

## دور استراتيجية التحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر

### The role of debt transfer and prepayment strategy in reducing the size of the public debt in Algeria

عادل بونحاس<sup>1\*</sup>

<sup>1</sup> معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، bounehas.adel@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/11، تاريخ القبول: 2021/05/30، تاريخ النشر: 2021/06/08

**ملخص:** تهدف الدراسة لمعرفة مدى نجاح فكرة تحويل الدين العمومي الى استثمارات في الجزائر؛ مع إبراز الدور الذي قام به صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في تجسيد سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية بشقيها الداخلي والخارجي من خلال إعادة جدولة الدين الخارجي لدى ناديي باريس ولندن، أين انخفض الدين العمومي الخارجي لمستويات يمكن تحملها بناء على نتائج الدراسة تم تأكيد صحة فرضية نجاح الاستراتيجيات المنتهجة لدفع المديونية في تخفيض حجم الدين العمومي الجزائري؛ وهو ما يتوافق مع أهداف إنشاء الجزائر لصندوق ثروة سيادي؛ أين سعت الحكومة للحد من تأثير الدين العمومي على السياسة المالية، من خلال عقد اتفاقات سواء بتحويله، تخفيضه، أو تسديده.

**الكلمات المفتاحية:** دين عمومي، تحويل الدين، دفع مسبق، جدولة الدين، صندوق ضبط الإيرادات

**Abstract:** This study aims to find out the success of the idea of converting the public debt into investments in Algeria. While highlighting the role played by the Algerian Revenue Control Fund in embodying the prepayment policy of public debt, both internally and externally; By rescheduling the external debt with the Paris Club and the London Club, where the external public debt moved to sustainable levels. The result of the study confirms the hypothesis of the success of the various strategies adopted to pay the debt in reducing the size of the public debt in Algeria. This is consistent with the purpose of Algeria establishing a sovereign wealth fund; Concurrent with all this, the government sought to limit the impact of the public debt on fiscal policy, by concluding prior agreements, whether to convert it, reduce it, or repay it.

المؤلف المرسل

**Keywords:** Public Debt, Debt Transfer, Prepayment, Debt Scheduling, Revenue Control Fund

## **1- تمهيد:**

ترتبط مبادرات تخفيف المديونية وتحويلها، في نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتعزيز التنمية البشرية المستدامة، وبهذا الخصوص فإن وضع بنيات على المستوى القومي يسهل ويعزز سياسة تحويل الديون قصد تحقيق تنمية بشرية لفائدة الفئات المستضعفة، أو من أجل تمويل أنشطة استثمارية أخرى ذات أولوية، هذا بالنسبة لفكرة تحويل الدين، أما فكرة الدفع المسبق للمديونية فهي آلية من شأنها خفض حجم المديونية العمومية في بلد ما، وهي ترتبط بمدى الملاءة المالية التي قد تتحقق من خلال دفع وتيرة الإنتاج أو تحقيق فوائض مالية من شأنها تحقيق استراتيجية الدفع المسبق للدين العمومي على غرار ما قامت به الجزائر انطلاقاً من سنة 2000 من خلال تحقيقها لفوائض مالية غير مسبوق، غير أن هذا الهدف تلاشى و أصبح صعب المنال ابتداء من سنة 2017 بعد تراجع رصيد صندوق ضبط الإيرادات حتى الحد الأدنى لرصيد الصندوق اثر تراجع الأسعار العالمية للنفط في غضون السنوات التي عكبت الازمة البترولية لسنة 2014. وهو ما يعكس فترة الدراسة .

### **إشكالية الدراسة:**

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة الاستراتيجيات المنتهجة

لتسوية الديون في خفض حجم المديونية العمومية في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما مدى نجاح فكرة تحويل الدين الخارجي في الجزائر؟
- ما مدى نجاعة استراتيجية الدفع المسبق للمديونية في الجزائر في ضبط السياسة المالية؟
- كيف ساهم صندوق ضبط الإيرادات في خفض حجم الدين العمومي؟

### **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية لهذه الدراسة يمكن وضع جملة الفرضيات التالية:

بالنسبة للفرضية الرئيسية: تتمحور حول نجاح مختلف الاستراتيجيات المنتهجة لدفع المديونية في تخفيض حجم الدين العمومي في الجزائر؟

تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية التالية:

- أخذت الجزائر بفكرة تحويل الدين الخارجي كآلية للحد من حجم الدين العمومي؛
- ساهمت استراتيجية الدفع المسبق للمديونية في خفض حجم الدين العمومي؛
- يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أحد أهم الحلول لتجسيد سياسات الحد من المديونية العمومية في الجزائر.

### **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة باعتبارها واحدة من الدراسات التي سيتم من خلالها إبراز فعالية مختلف الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر لغرض تحقيق هدف خفض حجم المديونية العمومية، على غرار فكرة تحويل الدين العمومي، ناهيك عن تطبيق استراتيجية الدفع المسبق للمديونية من خلال اسناد هذه الاستراتيجية ضمن أهم أدوار صندوق ضبط الإيرادات الجزائري.

#### أهداف الدراسة:

يمكن إبراز أهم أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة مدى نجاح فكرة تحويل الدين العمومي الى استثمارات في الجزائر؛
- إبراز الدور الذي قام به صندوق ضبط الإيرادات الجزائري في تجسيد سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية بشقيها الداخلي والخارجي؛
- التوصل من خلال النتائج لجملة من التوصيات بما يكفل تدارك التأثيرات السلبية التي خلفتها و/أو تخلفها المديونية العمومية على الاقتصاد الجزائري.

#### منهجية الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة سنعمد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات، ومن ثم دراستها وتحليلها بشيء من التفصيل اعتمادا على عدد من المراجع الموثوقة، وذلك حتى نحاول التأكد من صحة فرضيات الدراسة من عدمها، وصولا إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

#### تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

- المحور الأول: فكرة تحويل الدين الخارجي الجزائري وأشكاله؛
- المحور الثاني: سياسة الدفع المسبق وإلغاء الديون الخارجية الجزائرية؛
- المحور الثالث: استغلال صندوق ضبط الإيرادات لغرض الدفع المسبق للمديونية.

## 2 - المحور الأول: فكرة تحويل الدين الخارجي الجزائري وأشكاله:

سنستطرق من خلال هذا المحور إلى فكرة تحويل الدين الخارجي، أشكالها، الإيجابيات والسلبيات التي تنتج عنها وكيف استفادت الجزائر من هذه التجربة.

**1.2- فكرة تحويل الدين الخارجي:** استفادت البلدان النامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي من قروض خارجية معتبرة، كانت من الممكن أن تسمح للكثير منها بالانطلاقة السريعة عن طريق تحفيز الاستثمار وتسريع النمو، لكن ما حدث هو أن التراكم الثقيل والمتزايد لتلك الديون مع عدم القدرة و/أو صعوبة سدادها، شكل عقبة حقيقية أمام اقتصادات تلك البلدان وكبح عجلة التنمية بما (برويقات و بوطيبة، 2004، صفحة 1).

ويعرف **Melissa Moye** على أن تحويل الدين الخارجي "يستدعي التبادل الإرادي بين المدين والدائن لقرض مقابل سيولات أصل آخر، أو حق جديد في شروط تسديد مختلفة عن الشروط السابقة، ويفترض الأساس المنطقي الاقتصادي لتحويلات الديون، أن الدائن مستعد لقبول أقل من القيمة الإسمية للديون، وأن المدين يدرك السداد بقيمة أعلى لكنها عموماً أقل من مئة في المائة من القيمة الإسمية لسداد الدين الأصلي، حيث يتم استخدام مصطلحات التحويل والتبادل بشكل متداخل لتحديد هذه العملية" (Moye, 2001, p. 1).

أما حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Programme Des Nations Unies pour le développement) فإن "تحويل الدين الخارجي هو إلغاء الديون الخارجية، مقابل التزام من الحكومة المدينة بتعبئة مواردها الوطنية من أجل هدف محدد مسبقاً" (Mercado, 2003, p. 3).

**2.2- أشكال تحويل الدين الخارجي:** يمكن ذكر عدة أشكال لتحويل الدين الخارجي استخدمتها بعض الدول المدينة منها:

أ- **تحويل الدين إلى استثمارات:** وهو الاقتراح الذي تقدم به الاقتصادي آلان ملتزر، حيث يرى هذا الأخير أن معظم البلاد المدينة تتم ملك فيها الحكومات - من خلال قطاعها العام - كثيراً من المشروعات والطاقت الإنتاجية الهامة، ونظراً لأن معظم ديون هذه البلاد مضمونة من جانب الحكومات، فإن هذه البلاد تستطيع أن تخفف من عبء دينها الخارجي بالسماح للدائنين في مشاركة الدولة بملكية هذه المشروعات وإدارتها على أسس تجارية سليمة، تُدر عوائد اقتصادية معقولة" (رمزي، 1987، صفحة 265).

على العموم فالعملية تقتضي طرفاً ثالثاً بالإضافة إلى الدائن والمدين هو المستثمر هذا الأخير - والذي غالباً ما يكون شركة متعددة الجنسيات - يقوم بشراء الدين من البنك (كممثل عن البلد الدائن) بالعملة الصعبة بخضم معين، ثم يتحصل من البلد المدين على مقابل المبلغ المدفوع لكن بالعملة المحلية ولكن بخضم أقل من الذي دفعه؛ وبفضل هذا المبلغ يشتري المستثمر أجزاء من شركات محلية في إطار عمليات الخوصصة أو جزء من مشروع حكومي أو ربما أسهم محلية (عبد الغفار فاروق، 2017، صفحة 44).

ب- **تحويل الدين إلى مشاريع التنمية البشرية:** تتمثل عملية تحويل الدين الخارجي إلى مشاريع التنمية البشرية في مقايضة جانب من الدين الخارجي لبلد مدين بجملة من عناصر التنمية البشرية كالصحة، التعليم، الإنفاق على الطفولة المسعفة. إلخ، حيث تتمثل هذه الوسيلة في تحويل الديون إلى المؤسسات الخيرية بسعر خصم في السوق الثانوي، الذي يحول لاحقاً إلى أدوات معينة بالعملة المحلية (بونحاس، 2019/2018، صفحة 129).

ج- **تحويل الدين إلى مشاريع حماية البيئة:** تعد مسألة المحافظة على البيئة قضية عالمية، لأن حدوث كارثة بيئية في بلد ما قد يؤثر على دول أخرى، والدول الأكثر حرصاً على هذه المسألة هي الدول المتقدمة، وعليه وفي

سبيل المحافظة على البيئة تقوم هذه الدول بتحويل جانب من ديون الدول النامية إلى مشاريع لحماية الثروة الحيوانية، الغابية، النباتية وكذلك مكافحة التلوث (بونحاس، 2019/2018، صفحة 130).

**3.2- إيجابيات وسلبيات سياسة تحويل الدين الخارجي:** سنحاول أن نعرض إيجابيات وسلبيات عملية تحويل الدين بالنسبة للبلدان المدينة وذلك من خلال:

**أ- الإيجابيات:** تتمثل في النقاط التالية (غالمي، 2008/2007، صفحة 127):

- ✓ توجيه الاستثمار في إطار عملية تحويل الدين إلى قطاعات أولية يساهم في تحريك الآلة الإنتاجية، خاصة في حال تم الاستثمار في مشاريع موجهة للتصدير، وذلك لتحصيل العملة الصعبة بعد التصدير؛
- يكتسب الأثر المباشر لعملية تحويل الدين في تخفيض حجم الدين العمومي، الأمر الذي سيؤثر للبلد المدين جانبا من احتياطاته بالعملة الصعبة؛
- ✓ تؤدي عملية تحويل الدين إلى تشجيع الخوصصة وتسهيل تحويلات رأس المال الذي تتوفر عليه اليد العاملة في الخارج؛
- ✓ قيام البلد المدين بتحويل دينه إلى استثمارات، سيسمح له بجلب تمويل خارجي ولو أنه بالعملة الوطنية، فمقابل عدم حصول البلد المدين على عملة صعبة؛
- ✓ نتيجة لانخفاض خدمة الدين من جهة، واحتمال ارتفاع القدرة التصديرية في حال تحويل الدين إلى استثمار من جهة أخرى، فإن ذلك سيكون له أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.

**ب- السلبيات:** تتمثل سلبيات هذه السياسة في أهم النقاط التالية (غالمي، 2008/2007، الصفحات 127-129):

- ✓ يؤدي غالبا تحويل الدين إلى تفاقم التضخم، بسبب لجوء البلد المدين إلى إصدار حديد النقود، ولتجنب هذا الأثر السلبي يقترح أن تقوم الدولة النامية المدينة بطمس أثر عملية المبادلة، من خلال إصدار وبيع سندات حكومية محليا بمعدلات فائدة مغرية؛
- ✓ يقوم البلد المدين في إطار عملية تحويل الدين بدفع المبلغ المقابل للدين المحول إلى المستثمر المستفيد بالعملة الوطنية، إلا أنه عادة ما يفتقر البلد المدين لموارد جبائية كافية تؤهله إلى سداد المبلغ بشكل فوري، وفي هذه الحالة من مصلحة البلد المدين ألا يتبنى فكرة التحويل؛
- ✓ ينتج عن تحويل الدين الخارجي، خاصة إلى استثمارات، نقل ملكية الأصول المحلية إلى المستثمر الأجنبي، وهو ما يمس بطريقة أو بأخرى بالسيادة الوطنية، حيث أن المالك الأجنبي سيصبح شريكا في ممتلكات الدولة، وهو ما يعني حدوث توجه جديد بالنسبة للبلد المدين.

**4.2- سياسة تحويل الدين الخارجي الجزائري إلى استثمارات:** رخص نادي باريس، في جويلية 2000، إدماج بند للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر في سنة 1994-1995. وتطبيقا لهذا البند، فإن تحويل المديونية يمكن أن يشمل الديون التي تمت إعادة جدولتها من قبل الجزائر لدى نادي باريس، وستخصص مرحلة أولى نسبة 10% من حجم المديونية لدى كل دولة دائنة، مع إمكانية رفع هذه النسبة بطلب من الجزائر وبعد مفاوضات مع أعضاء نادي باريس (بونحاس، 2019/2018، صفحة 134).

إن الفكرة التي انطلقت سنة 2000 تم الشروع في تنفيذها في جويلية 2001، علما أن الرسالة الموجهة لنادي باريس، والتي لقيت قبولا في جويلية 2002، مكنت الجزائر من إبرام ثلاث اتفاقيات ثنائية لتحويل ديون مهمة مستحقة من طرف ثلاث دول أوروبية، هي كل من إسبانيا، إيطاليا، وفرنسا (الجريدة الرسمية، 2002، صفحة 49)، حيث تسمح بتحويل أرباح المشاريع المنجزة في إطار تحويل المديونية، وتستفيد الجزائر من هذه العملية من خلال خفض المديونية الخارجية.

**-الاتفاقية الموقعة في مارس 2002 مع إسبانيا:** تتضمن تحويل 40 مليون دولار في مرحلة أولى، ويمكن رفع هذا المبلغ، في مرحلة ثانية، ليصل إلى 110 مليون دولار، وهذا قد يكون مؤهلا لاستثمارات جديدة، ومسعا للقدرات الموجودة واتخاذ مساهمات في المؤسسات الجزائرية.

**-الاتفاقية الموقعة مع إيطاليا في جوان 2002:** تحول جزء من الديون في شكل قروض مساعدة، لتمويل مشاريع تنموية، وفي هذا الإطار، تم تمويل بناء ثانويتين، وحي جامعي بوههران، وهناك مشاريع هيكلية أكثر طموحا، جرت مناقشتها بين الحكومتين. فالاتفاق مع إيطاليا تعلق بتحويل مبلغ 84 مليون يورو، وهي ممولة من طرف ميزانية الدولة الجزائرية

**-عقد التحويل المبرم مع فرنسا في ديسمبر 2002:** لتحويل المديونية إلى استثمار، تتضمن 60.9 مليون أورو، بمعدل لإعادة التسمية محدد بنسبة 56%؛ والمخصصة لتمويل ثلاثة مشاريع تنفذها ميشلان، بنك Société general، وشركة البال للحليب ومشتقاته.

### **3 - المحور الثاني: سياسة الدفع المسبق وإلغاء الديون الخارجية الجزائرية:**

تحمل الاقتصاد الجزائري عبء الدين الخارجي لفترة طويلة، أين بلغ هذا العبء مستويات حادة سنة 1990، أين بلغ قائم الدين الخارجي 70% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي بحلول سنة 1994، وهو ما دفع بالحكومة إلى التفكير في إعادة جدولة الديون لدى نادي باريس، ونادي لندن في إطار برامج التعديل لدى صندوق النقد الدولي (1994-1998)؛ (بنك الجزائر، 2008، صفحة 80).

وفي ظل التوازنات الاقتصادية الإيجابية التي حققتها الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة، ما مكنها من أن تنتهج آلية أخرى قصد التخلص من المديونية، تمثلت في عملية الدفع المسبق للديون الخارجية، بعدما اتخذت قرارا سنة 2005 بالتوقف عن الاقتراض؛ حيث أوضحت الإحصائيات، أن ذلك سيوفر ما بين 1,5 إلى 2 مليار دولار للخزينة العمومية، إضافة إلى أن المديونية الخارجية للجزائر انخفضت من 21.4 مليار دولار في نهاية

2004 إلى 15,5 مليار دولار في نهاية فيفري 2006 أي في ظرف أربعة عشر شهرا بفضل السياسة المنتهجة، فعملية الدفع المسبق للديون الخارجية بدأت في سنة 2004، حيث تمكنت الجزائر من سداد 12 (اثني عشر) قرضا للبنك الإفريقي للتنمية، وهو ما وفر للبلاد 187 مليون دولار، بالإضافة إلى سداد 22 (اثنان وعشرون) قرضا للبنك العالمي وهو ما وفر 121 مليون دولار (Media Bank, 2006, p. 23) أما عن أهم الاتفاقيات المبرمة في إطار الدفع المسبق للديون الخارجية، فيمكن إبرازها من خلال ما يلي:

**1.3- توقيع اتفاق مع نادي باريس حول التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائرية:** بهذا الخصوص تقدم عرضا للاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر لتسديد ديونها مع نادي باريس:

الجدول رقم (1): اتفاقيات التسديد التي قامت بها الجزائر في إطار عمليات الدفع المسبق للديون

الدولة	التاريخ	القيمة
فرنسا	11 ماي 2006	1.6 مليار دولار
البرتغال	20 ماي 2006	20 مليون دولار
هولندا	22 ماي 2006	45 مليون دولار
بلجيكا	27 ماي 2006	225 مليون دولار
الدانمارك	6 جوان 2006	54.3 مليون دولار
أمريكا	15 جوان 2006	625 مليون دولار
النمسا	21 جوان 2006	369 مليون دولار
إسبانيا	22 جوان 2006	690 مليون دولار
كندا	24 جوان 2006	255 مليون دولار
السويد	26 جوان 2006	92 مليون دولار
النرويج	27 جوان 2006	15.6 مليون دولار
فنلندا	27 جوان 2006	11.8 مليون دولار
بريطانيا	29 جوان 2006	202 مليون دولار
سويسرا	15 جويلية 2006	66 مليون دولار
اليابان	07 أوت 2006	445 مليون دولار
إيطاليا	10 أوت 2006	1.7 مليار دولار
ألمانيا	27 أوت 2006	387 مليون دولار

المصدر: (غالمي، 2008/2007، صفحة 133)

انطلاقا من معطيات الجدول فقد طلبت الجزائر رسميا خلال شهر مارس 2006 من البلدان الأعضاء بنادي باريس التسديد المسبق للديون التي أعيدت جدولتها إلى حدود 8 مليار دولار من مجموع الديون الجزائرية الخارجية المقدرة بـ 15.5 مليار دولار في نهاية سنة 2005.

في الوقت الذي تحصلت فيه الجزائر على موافقة مبدئية من قبل الدول الأعضاء في نادي باريس، من أجل تسديد مسبق لجزء من الديون؛ إلا أن المفاوضات كانت صعبة بسبب تحفظات أعضائها بعض الدول الدائنة مثل ألمانيا واليابان، وحتى الولايات المتحدة، تجاه صيغة التسديد المسبق للديون، والتي تُفقدتها مكاسب عديدة بالنظر لكون الجزء الكبير من الديون المعنية بالدفع المسبق هي ديون متوسطة الأجل، وبنسب فائدة تتراوح بين 8 إلى 11 (معهد الشرق العربي، 2006).

وفعلا، نجحت الجزائر في ذلك، ووقعت مع نادي باريس يوم 2006/05/11 على اتفاق متعدد الأطراف للتسديد المسبق للديون الجزائرية التي أعيد جدولتها، وأوضح البيان الصادر عن الهيئة أن "الديون المستحقة للبلدان الأعضاء في نادي باريس والمرشحة للتسديد المسبق تقدر ب 7.9 ملايين دولار، وكان من المفروض أن تسدد بموجب اتفاقات إعادة الجدولة لسنتي 1994 و 1995 من 30 نوفمبر 2001 إلى 30 نوفمبر 2011 (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2006).

**2.3- الاتفاق مع نادي لندن للدفع المسبق للديون التجارية:** بعد الانتهاء من تسوية الديون المستحقة لدى نادي باريس، صرح وزير المالية مراد مدلسي أن الجزائر تمكنت من التوصل إلى اتفاق مع نادي لندن بشأن تسديد مسبق للديون التجارية الخاصة، جعل الدولة تتفق بتسديد ما بمجملة 9 مليارات دولار من ديونها التي يستحقها ناديا باريس ولندن، علما أن هذه الديون المتفق على تسديدها لا تدخل ضمنها الديون التي دفعتها الجزائر مسبقا لروسيا والمقدرة ب 4.7 مليار دولار مقابل عقد صفقة شراء السلاح الروسي بقيمة 7 ملايين دولار؛ وكان منتظرا أن تشرع الجزائر في مفاوضاتها مع نادي لندن بداية سبتمبر، وعلى ما يبدو فقد تمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق حول تلك الديون التي كشف ضمينا عنها الوزير والمقدرة بحوالي مليار دولار (وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، 2006).

وقد أشار وزير المالية آنذاك، أن الجزائر تبحث أيضا تسوية ديونها التجارية، حيث استفادت الجزائر من الوضع المالي المريح، و تقوم عادة بالدفع نقدا لمعظم التعاملات التجارية، إلا أن نسبة 18% تتم عبر الآليات المتعارف عليها عبر القروض، و قامت الجزائر رسميا بفتح مفاوضات شاملة قبل نهاية سنة 2006 مع الدائنين للتوصل إلى اتفاق دفع مسبق للديون التجارية للجزائر خلال سنة 2007، وقد أتى هذا القرار موازاة مع نجاح الجزائر في استيفاء كافة ديونها لدى نادي باريس و لندن، وبالتالي خفض ديونها العمومية إلى حدود 5 ملايين دولار، أي أكثر من 90% عبارة عن ديون متوسطة و طويلة الأجل؛ حيث ركزت الجزائر على التمويل الذاتي دون اللجوء مجددا إلى الاستدانة مما سمح ببقاء المديونية في حدود دنيا؛ وقد سمحت الاتفاقات مع 16 دولة عضو في نادي لندن بخفض مستوى المديونية إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من ربع قرن موازاة مع تحسن مستوى الاحتياطي الذي بلغ آنذاك أكثر من 70 مليار دولار، و قدرت قيمة المديونية الخارجية في نهاية سنة 2006 بأقل من 4% من الناتج المحلي الخام مقابل أكثر من 15% بداية 2004. وسمح الدفع المسبق للديون بتخفيف أعباء خدمات المديونية التي كانت تسدد سنويا خاصة القروض التي استفادت منها الجزائر سنوات التسعينات



بنسب فوائد تتراوح ما بين 7 إلى 11% و التي واجهت الجزائر صعوبات لإقناع الدائنين بضرورة تسويتها مسبقا خاصة ألمانيا و اليابان و الولايات المتحدة.

**3.3- إلغاء ديون الجزائر من قبل روسيا:** كانت موسكو تحاول دائما إلغاء ديون الجزائر عبر عرض صفقة تقتضي الاتفاق على أن اقتناء الجزائر للسلع والخدمات لا يخرج عن الإطار العسكري، منها شراء الأسلحة بقيمة حوالي 4 مليارات دولار، لكن حل مسألة الديون كما سبق وأشرنا فتح الباب أمام استثمار روسي آخر في المجال العسكري، إذ شهدت زيارة الرئيس الروسي للجزائر أيضا توقيع عقود لتسليم طائرات قتالية للجزائر تفوق قيمتها 3.5 مليارات دولار، وبالتالي فالمذكورة تسجل تطورا ملحوظا للتعاون الثنائي، وأدرج ذلك في إطار اتفاق الشراكة الاستراتيجية الذي وقع عليها رئيسا البلدين خلال زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لموسكو سنة 2001 (باكير، 2006).

في محاولة لزيادة روسيا حجم التعاون والتبادل التجاري بين البلدين، والذي بلغ حجمه حوالي 364 مليون دولار في عام 2005، تم التوقيع على اتفاقيتين لترقية الاستثمار بين غرفتي الصناعة والتجارة بالبلدين وحول "تشجيع وحماية الاستثمارات"، وقد ذكر أن الجزائر أول بلد عربي وقعت معه روسيا اتفاق شراكة استراتيجية.

وعلى الرغم من أنه لم يصدر بيان رسمي يشير إلى العقود التي تم إبرامها بالتفصيل، إلا أن التقارير تشير إلى أنه تم الاتفاق بين الطرفين على توقيع مذكرة تفاهم بين المجموعة الروسية العملاقة في مجال الغاز "غازبروم" والشركة الجزائرية الحكومية "سوناطراك" بشأن التنقيب واستخراج الغاز في الجزائر، إضافة إلى تحديث شبكة أنابيب الغاز الجزائرية، وهذا ما أشار إليه وزير الخارجية الروسي عندما قال: "إن الجزائر وروسيا اللتين تصدران القسم الأكبر من إنتاجهما من الغاز إلى أوروبا، لديهما مصلحة متبادلة للعمل معا وتنسيق جهودهما في السوق الدولية" (بونحاس، 2019/2018، صفحة 142).

#### 4 - المحور الثالث: استغلال صندوق ضبط الإيرادات لغرض الدفع المسبق للمديونية:

نتيجة للارتفاع المحسوس الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط مع مطلع القرن الواحد والعشرون، وتبعاً لعدة تجارب دولية سابقة أنشأت الجزائر على غرار غالبية الدول النفطية وتحديدًا سنة 2000 ما أسمته "بصندوق ضبط الإيرادات" ليتخذ كأداة للحد من آثار عدم استقرار أسعار النفط وذلك بموجب المادة رقم 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 (الجريدة الرسمية ج ز د ش، 2000).

حيث خصصت إيراداته بفوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستويات أسعار أعلى من تلك المدرجة ضمن قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق؛ أما في جانب النفقات فقد حددت في ضبط توازن الميزانية، والحد من المديونية العمومية من خلال تخفيض حجم الدين العمومي -بشقيه الداخلي والخارجي- الذي حان وقت سداده، كذلك التسديد المسبق للمديونية العمومية.

لكن ما لا يمكن إغفاله هو أن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر أداة مهمة في يد الحكومة لضبط توازاناتها المالية، وبالأخص الميزانية العامة والمديونية العمومية خاصة في حال ارتفاع أسعار النفط لمستويات معتبرة، مما يعزز كفة الصندوق في تحقيق أهدافه المسطرة، والتي رغم أنها مدرجة على المدى القصير إلا أنها تساهم في بعث الإستقرار للإقتصاد الوطني إلى حد كبير.

ولمعرفة مدى إسهامات صندوق ضبط الإيرادات في خفض الدين العمومي خلال الفترة (2000-2016)، ندرج الجدول الموالي رقم (3-5)، الذي يبرز تطور حجم الدين العمومي للجزائر خلال الفترة (2000-2016)، وكذلك الشكل رقم (3-5) الذي يبرز تطور قائم الدين العمومي للجزائر خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (2): تطورات الدين العمومي للجزائر وتمويلات صندوق ضبط الإيرادات لسداده (2000-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3.849	3.020	3.735	3.396	3.694	4.410	5.536	5.687	5.586	5.606	5.612	17.192	21.821	23.353	22.642	22.701	25.261	الدين العمومي الخارجي (مليار دولار) (1)
	30.3	28.0	28.1	30.2	35.1	35.6	36.2	34.5	68.4	66.0	868.5	1012.3	1117.0	1095.5	1375.5	1529.5	الدين العمومي الخارجي (مليار دينار جزائري) (2)
3991.8	2444.0	1238.0	1176.6	1312.1	1214.8	1107.4	816.3	734.0	1103.9	1847.3	1038.9	1000.0	982.2	982.5	1001.5	1022.9	الدين العمومي الداخلي (مليار دينار جزائري) (3)
	2523.3	1266	1204.7	1342.3	1249.9	1143	852.5	768.5	1172.3	1913.3	1007.4	2012.3	2099.2	2078	2377	2552.4	مجموع الدين العمومي (مليار دينار جزائري) (4) = (3) + (2)
0	0	0	0	0	0	0	0	465.438	314.455	618.111	247.838	222.703	156.000	170.060	184.167	221.100	تمويلات صندوق ضبط الإيرادات لمسده الدين العمومي مليار دينار (5)
%00	%00	%00	%00	%00	%00	%00	%00	%60	%26	%32	%24	%11	%07	%08	%07	%09	نسبة (5) إلى (4)

1

لمصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات (تقرير بنك الجزائر سنوات 2004-2008-2013-2015-2017)

انطلاقاً من معطيات الجدول السابق رقم (02)، نوضح ما يلي:

**أولاً: بالنسبة لتطور الدين العمومي الخارجي:** شهد الدين العمومي الخارجي للجزائر - مقوماً بالدولار - تراجع محسوساً خلال الفترة (2000-2005)، غير أنه شهد ارتفاعاً طفيفاً سنة 2003 مقارنة بسنة 2002؛ كما أنه انخفض بشكل محسوس سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 أين بلغ 5.611 مليار دولار في وقت بلغ سنة 2005 قيمة 17.192 مليار دولار، ويرجع ذلك لمساهمة صندوق ضبط الإيرادات في خفض الدين العمومي بمقدار 618.111 مليار دينار جزائري، وهي أكبر قيمة ساهم بها الصندوق منذ نشأته سنة 2000، ليستمر بعد ذلك حجم الدين العمومي في الاستقرار بين قيمة خمسة و ثلاثة مليار دولار على طول الفترة (2006-2016).

**ثانياً: بالنسبة لتطور الدين العمومي الداخلي:** تميز بالانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، خلال الفترة (2000-2016) حيث تجدر الإشارة أن حجم الدين العمومي الداخلي سجل أدنى مستوياته سنة 2008 بمقدار 734 مليار دينار وبلغ أقصاها سنة 2016 بمقدار 3410 مليار دينار.

**ثالثاً: بالنسبة لمساهمة صندوق ضبط الإيرادات في سداد الدين العمومي:** نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (02) بأن الصندوق ساهم وبشكل كبير في سداد الدين العمومي خلال الفترة (2000-2008) حيث ارتفعت قيمة مساهمته في سداد الدين العمومي بشقيه الداخلي والخارجي من 221.1 مليار دينار سنة 2000 أين كانت نسبة المساهمة تقدر بـ 09% إلى 465.4 مليار دينار بنسبة مساهمة بلغت حوالي 60% من إجمالي الدين العمومي لسنة 2008 والذي بلغ حوالي 768.5 مليار دينار وهو أدنى مستوى للمديونية العمومية خلال الفترة (2000 - 2016)، حيث يبرز من خلال ذلك الوثبة الطويلة التي قطعها الصندوق في ما يتعلق بمساهمته في سداد الدين العمومي، بينما سجل الصندوق أكبر مساهمة له من حيث القيمة سنة 2006 بمساهمة قدرها 618.111 مليار دينار غطت حوالي ثلث الدين العمومي.

✓ كخلاصة لمدى مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في سداد الدين العمومي، نلاحظ أن تدخل الصندوق لتحقيق هذا الهدف توقف انطلاقاً من سنة 2009 وحتى سنة 2016 بينما ساهم منذ نشأته وحتى سنة 2008 بحوالي 2600 مليار دينار. حيث تجدر الإشارة أيضاً إلى أن صندوق ضبط الإيرادات ساهم في سداد الدين العمومي ولكن بطريقة غير مباشرة من خلال مساهمته في تمويل عجز الخزينة العمومية هذه الأخيرة التي كانت تلجأ للإقراض الداخلي وذلك لتغطية الإنفاق الحكومي المنتهج من طرف الحكومة من خلال اعتمادها على سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال رفع حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري أو ما يطلق عليه اقتصادياً بالمنهج الكينزي.

## 5- الخلاصة:

- من خلال هذه الدراسة تم استخلاص جملة من النتائج ندرجها كما يلي:
- ✓ لتخفيف حدة المديونية، أخذت الجزائر على غرار الدول النامية بمقتراح الاقتصادي (آلان ملترز) حول تحويل الدين الخارجي، كآلية استفادت منها في إنشاء مشاريع استثمارية معتبرة.
  - ✓ الوفرة المالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري، ساهمت في التخلص من المديونية الخارجية وذلك باتخاذ استراتيجية التسديدات المسبقة للمديونية التي تعد خيارا طوعيا؛
  - ✓ الجزائر كغيرها من الدول المدينة، اعتمدت إدارة نشطة لمديونيتها عن طريق بدائل أخرى، مثل تحويل الديون إلى استثمارات؛
  - ✓ نستنتج تحسن الوضعية المالية -الخارجية - للجزائر تدريجيا منذ سنة 2004، حيث تعد سنة 2006 فارقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، الذي ظل منهكا لسنوات بديونه الخارجية،
  - ✓ السداد المسبق لما يزيد عن 08 مليارات دولار من الديون، ما أدى إلى تراجع الديون الخارجية إلى مستوى 4.7 مليار دولار، بعد أن كانت تقدر 15.5 مليار دولار.

## فرضيات الدراسة:

- من خلال نتائج الدراسة تأكدت صحة فرضيات الدراسة الرئيسية وحتى الفرعية من خلال التأكد من:
- ✓ بنجاح مختلف الاستراتيجيات المنتهجة لدفع المديونية في تخفيض حجم الدين العمومي في الجزائر؛
  - ✓ أخذ الجزائر بفكرة تحويل الدين الخارجي كآلية للحد من حجم الدين العمومي؛
  - ✓ مساهمة استراتيجية الدفع المسبق للمديونية في خفض حجم الدين العمومي؛
  - ✓ يعتبر صندوق ضبط الإيرادات أحد أهم الحلول لتحسيد سياسات الحد من المديونية العمومية في الجزائر.

## توصيات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة يمكن إعطاء جملة من التوصيات تدور في مجملها حول ضرورة ضبط السياسات النقدية، والمالية بما يكفل تفادي اللجوء للاستدانة الخارجية التي تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، كما تهدد استقرار التوازنات المالية بالدرجة الأولى.

## آفاق الدراسة:

يمكن التطرق لجوانب من الموضوع لم تتم معالجتها انطلاقا من النتائج والتوصيات السابقة على غرار التطرق لفكرة طباعة النقود كبديل للاستدانة الخارجية وسبل تطبيقها في الجزائر؛ كذلك أثر تحويل الديون الخارجية إلى استثمارات على واقع التنمية المستدامة في الجزائر.

## 6- الإحالات وقائمة المراجع:

- الجريدة الرسمية. (2002). المادة 134 من قانون المالية لسنة 2003، 25 ديسمبر 2002، العدد 86.
- الجريدة الرسمية. (2000). قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000. الجزائر.
- باكير، ع. (2006). تقارير إخبارية بعنوان "زيارة بوتين التاريخية إلى الجزائر: تعزيز الشراكة الإستراتيجية". "الجزائر: مجلة العصر ليوم 2006/03/11.
- بنك الجزائر. (2008). التقرير السنوي لبنك الجزائر. الجزائر.
- بونحاس، ع. (2018/2019). دور الصناديق السيادية في ضبط الميزانية العامة وتخفيض حجم الدين العمومي - دراسة استشرافية لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري - الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بو قرة بومرداس.
- زكي رمزي. (1987). أزمة القروض الدولية. القاهرة، مصر: المستقبل العربي، ط 1.
- زهيرة عالمي. (2008/2007). انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري. الجزائر: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بو علي بالشلف.
- عبد الغفار عبد الغفار فاروق. (جوان، 2017). الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17.
- معهد الشرق العربي. <http://www.thelevantinstitute.org>. (2006, 05 04).
- وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية. (2006). الجزائر توقع اتفاق مع نادي باريس حول الدفع المسبق للديون الخارجية. الجزائر: وزارة الخارجية.
- يحي عبد الكرم برويقات، و فيصل بوطيبة. (2004). سياسة تحويل الدين الخارجي 2004. الجزائر: الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان يومي 30/29 نوفمبر.
- Media Bank. (2006). Remboursement anticipé de la dette extérieure de l'Algérie. alger: Media Bank.
- Mercado, L. (2003). *Debt Swaps for nature and Human Development: An Initiative for turning a problem into opportunities in SIDS*. New York: PUND.
- Moye, M. (2001). Vue d'ensemble des conversions de dettes. *Debt Relief International Ltd, publication n 04, London*.